



**رؤية المرحوم الشيخ ناصر صباح الأحمد الجابر الصباح
في مجال التعليم**

رؤية المرحوم الشيخ ناصر صباح الأحمد الجابر الصباح في مجال التعليم

لم يكن لمسيرة العطاء والتفاني التي سطرته دولة الكويت بقياداتها الحكيمة ورجالها المخلصين عبر تاريخها الحافل بالخير والمحبة والسلام والإنسانية التي دونت بحروف من نور معاني الوفاء والإخلاص والتضحية لخدمة وطنهم، مثل أبلغ دلالة عليها من الحديث عن شخصية وطنية بمكانة المغفور له بإذن الله الشيخ ناصر صباح الأحمد الجابر الصباح، طيب الله ثراه، فقد كان رحمه الله في السياسة حكيم، وفي الثقافة حسيباً، وفي الاقتصاد مهندساً لرؤية "كويت جديدة".

لقد رحل الشيخ ناصر، عن عمر ناهز 72 عاماً، بعد حياة حافلة بالنضال والعطاء في مختلف المناصب الرفيعة التي تبوأها والمجالات التي عمل بها لخدمة الكويت، مخلصاً للأسى والحزن في قلوب أهل الكويت، الذين أحبوه بكل أطيافهم وانتماءاتهم، وتاركاً وراءه إرثاً من الإخلاص والتفاني في خدمة الكويت تتعلم منه الأجيال القادمة.

إن المتابع للشأن الوطني يدرك جيداً، أن المرحوم، خدم الكويت في أكثر من موقع، ما بين السياسة والثقافة والاقتصاد. لم يكن هذا ليحدث صدفةً، بل أنه، ترعرع ونشأ في بيت الحكم، فصقلت شخصيته، التي اكتسبت الكثير من قيم الدستور ممن عاش معهم. أحب وطنه فوهبه حياته ووقته وجهده، وكان كريماً في عطائه، متميزاً في تضحياته، وكان يملك رؤية تنموية شاملة انطلقت من رؤية والده، طيب الله ثراه، لإعادة بناء "كويت جديدة" في جميع المجالات،

بطبيعة الحال، نجح الشيخ ناصر رحمه الله في اجتذاب الأضواء إليه، فأصبح مثار حديث الاقتصاديين في الكويت والمنطقة، فلا عجب حينما تم تكليفه بالإشراف على تنفيذ المشروعات التنموية العملاقة، مثل مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية ومشروع مدينة الحرير وتطوير الجزر الكويتية التي طرح فكرتها، ضمن رؤية الكويت 2035، وهما بمثابة نواة للانفتاح الاقتصادي والتجاري الشامل. وكانت الالتفاتة الكبرى إلى رؤية المرحوم حينما تحدث في ندوة عامة نظمها جمعية المعلمين الكويتية في 6 يونيو 1990، قارعاً أجراس الخطر تجاه الأصوات التي تهدد الوحدة الوطنية في البلاد، مشدداً حينها على أن توحيد الصفوف والتكاتف في السراء والضراء ركيزتا الشعب الكويتي للخروج من المحن والشدائد، كما حذر المرحوم، في أكثر من مناسبة في لقاءاته مع مختلف وسائل الإعلام وفي الديوانيات والمحافل المجتمعية، من

الاعتماد على المورد الاقتصادي الواحد، مؤكداً، أن نضوب النفط آتٍ لا محالة، وعلى الكويت البحث عن المزيد من مصادر الدخل وتنويعه.

لم يترك المرحوم مجالاً لتصحيح مسار التنمية الوطنية إلا سعى إليه، وقد تجلّت بصماته التاريخية ومآثره الطيبة المفعمة بالإخلاص والوفاء في خدمة الكويت اكسبته حب الجميع، وجعلت منه شخصية وطنية شامخة ورائدة، كيف لا، وهو صاحب الكلمة الواثقة والرؤية الثاقبة والقرار الشجاع الحازم.

أولى الشيخ ناصر رحمه الله، أهمية كبيرة لتطوير وتعزيز التعليم؛ من أجل بناء جيل واعد يمتلك ثقافات متنوعة ومرتكزة على تعليم راسخ. وقد رسمت الكويت من خلال رؤية 2035 انطلاقة جديدة إلى التميز والرقي في تطوير التعليم عبر شتى مراحل ومختلف مناهجه وطرقه. وكرس المرحوم جُل اهتمامه بكل مراحل التعليم من تعليم عام، أو تعليم عالي، أو تعليم مهني، أو تعليم ذوي الإعاقة، فلم تترك مرحلة تعليمية إلا وقد أعطاها اهتماماً يتناسب مع حاجياتها ومتطلباتها.

لقد أدرك المرحوم، أن الاستراتيجية السابقة وبرنامج إصلاح التعليم المتكامل لم تعكس رؤية وطنية شاملة تأخذ الأبعاد التنموية المستقبلية في الاعتبار أو البحث بعمق عن الأسباب الحقيقية في ضعف الوضع التعليمي والتحديات والمشكلات المرتبطة به من خلال التدخل المباشر في تقويمه وإصلاحه ويأتي على رأس هذه الأولويات الملحة تنامي القطاع ومركزية الإدارة والقصور الملاحظ بكفاءة وفعالية المنظومة التعليمية وضعف نوعية المخرجات التعليمية وارتفاع التكاليف التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، أدرك، في وقت مبكر، أن تحقيق الرؤية السامية مرتبط بمحورين أساسيين تمثل الأول، في تحقيق تنمية بشرية متميزة عبر التعليم والتدريب والتأهيل. والمحور الثاني، مؤسسي و اقتصادي من خلال توفير البيئة المؤسسية المواتية للنمو الاقتصادي.

على هذا الأساس، انطلقت رؤية الشيخ ناصر صباح الأحمد الجابر الصباح حول التعليم من رؤية والده الشيخ صباح، طيب الله ثراه، "الكويت 2035"، والتي أوضحت بجلاء "إن ثروة الكويت الحقيقية في أبنائها، وهي ثروة لا تعادلها أي ثروة، فهم عماد المستقبل وأمل الوطن، وعلى سواعدهم تُبنى الإنجازات وتُحقق الطموحات". وتنصب هذه الرؤية على تطوير وبناء المناهج وفق فلسفة تربوية رائدة تتناغم مع ديننا الإسلامي الحنيف، وتؤكد مقتضيات العصر. إلى جانب ذلك، تهدف رؤيته إلى إعداد المعلم وتطويره المهني بما يتناسب مع متطلبات القرن الواحد والعشرين، وما يحتاجه من تطوير مهارات، لمواكبة مجريات التطورات الفكرية والمعرفية والتكنولوجية والصناعية.

في السياق ذاته، شخّصت الرؤية الواقع بتحدياته واسترشدت بأفضل الممارسات الدولية الرائدة في مجال التعليم، مع إيمان المرحوم المسبق، بأن الإنسان هو صانع التاريخ وليس المال وأن ثروة الأمم الناجحة تكمن في نجاح بناء الإنسان المواطن القادر على تحمل مسؤولياته تجاه وطنه وقيادة المجتمع من واقع إلى واقع أفضل للنهوض به بكافة جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتجلت بصمات الشيخ ناصر رحمه الله، في مرجعية الرؤية المستندة إلى خطة التنمية الوطنية المتمثلة في رؤية الكويت لعام 2035؛ والتي هي بمثابة وثيقة «كويت جديدة» تضمنت في طياتها متطلبات ملحة وطموحات شاملة طويلة المدى تستهدف تحقيق مستقبل مزدهر، و اقتصاد مستدام. تحشد الخطة، في محصلتها النهائية، جميع الطاقات وتوجهها نحو تحقيق أكبر قدر تنموي من أجل بلوغ رؤية الكويت الجديدة، مما يساعد على المزيد من الحضور الإقليمي والعالمي لدولة الكويت في مجالات حيوية عدة.

في إطار «كويت جديدة»، تتمركز رؤية الشيخ ناصر رحمه الله في مجال التعليم حول إصلاح نظام التعليم لإعداد الشباب بصورة أفضل ليصبحوا أعضاء يتمتعون بقدرات تنافسية وإنتاجية لقوة العمل الوطنية. ومن الأمور التي تركز عليها الرؤية «تنوع مسارات التعليم بما يشمل التعليم التقني والتجاري في المرحلة الثانوية. ولا شك في أن المسار التربوي التقني العملي ضرورة من ضرورات التعليم اليوم لبناء منظومة تخدم الواقع، وترتقي به، وتعالج مشكلات التعليم التلقيني فيكون التعليم وثيق الصلة ببناء مجتمع و اقتصاد المعرفة ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

لقد أدرك الشيخ ناصر، أن تأهيل مؤسسات إعداد المعلمين يمثل ركيزة لإرساء دعائم أي مبادرة نهضوية، فإن بلورة استراتيجيات تعليمية في جميع المستويات تستمد من خطة التنمية الوطنية خريطة الطريق لإحداث مزيد من التناغم. ويستلزم هذا الاتجاه توطيد رسالة التعليم بحيث تسعى المؤسسات التعليمية إلى إعداد كفاءات تربوية وعلمية فعالة ومنتجة. إذ لا يمكن التحدث عن التنمية الشاملة من دون الإشارة إلى تنمية اتجاهات الطلبة نحو التخصصات العلمية والمهارات اليدوية والتجارية والصناعية بما يتوافق مع اشتراطات التنمية، وما يطرأ في مناهج ووسائل التعليم. وفي هذا الاتجاه يتعين تنمية الفكر ورفع القدرات لإنتاج الثقافة العميقة على نحو يتيح للطلبة اتخاذ القرارات السليمة، وحل المشكلات، والابداع في مضمار تحسين نوعية الحياة.

من الأمور المهمة في الرؤية بناء وتطبيق نظام «اختبارات وطنية موحدة لقياس القدرات» ليكون معياراً أساسياً وضرورياً للقبول في أي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي الحكومية في دولة الكويت، أو للحصول على بعثة دراسية داخل أو خارج الكويت من خلال وزارة التعليم العالي. ووفقاً للرؤية، فإن رخصة المعلم أحد أعمدة رفع كفاءة المعلم وتعتبر مسألة تمهين التعليم من خلال رخصة، يحصل عليها المعلم عبر

اختباريقيس معرفته ومهاراته. وحيث إن رخصة المعلم تساعد في تحقيق انتقاء الأفضل من المتقدمين، واستمرار ذوي الكفاءة من الهيئة التعليمية في الميدان التربوي، باتت مسألة إعداد المعلم المؤهل مطلباً مهماً من خلال نظام رخصة المعلم كما تنص بنود الرؤية.

وقد اتسمت رؤيته رحمه الله لتطوير التعليم بالعديد من الخصائص، منها الشمولية: فالتعليم متاح لجميع أفراد المجتمع، من ذكور وإناث، ويضم مختلف المراحل العمرية من الحضانه إلى الدراسات العليا، كذلك يشمل التنوع في المناهج التعليمية مختلف المراحل العمرية، بما يتناغم مع عقيدتنا الإسلامية وفكرنا العربي، وفق التطورات المعرفية والثورة التكنولوجية المتزايدة، كما تعطي رؤيته أهمية خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير الدعم المناسب لهم، وتيسير مختلف السبل لتقديم العلم لهم.

في سياق متصل، حرص الشيخ ناصر رحمه الله على زيادة العناية بتطوير التعليم منهجاً ومعلماً وطالباً وتدرّساً ومدرسة، وعلى أن تواكب المناهج التطورات العلمية والحضارية؛ كي يكون الطالب على تواصل دائم مع أي تطورات علمية ومعرفية وأي مستجدات، كما سعى إلى إعادة هيكلة قطاع التعليم، وصياغة حديثة لمنظومة الأنظمة والتعليمات والقواعد التنفيذية التي تحكم تطوير المناهج والتحاق المعلمين بالسلك التعليمي، وتنظيم عملية الإشراف التربوي، ورفع فاعلية التطوير والتدريب المهني بشكل مستمر. إلى جانب ذلك، كان يؤكد دائماً على ضرورة تناغم التعليم مع مختلف اهتمامات المجتمع، ومنها تنمية الاقتصاد الوطني عبر تحويل الاقتصاد من الاعتماد على مصدر واحد للدخل، إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة المستندة على الكفاءات الوطنية ذات المهارة العالية والطاقات البشرية المبدعة والمنتجة.

لقد بين المرحوم، في أكثر من مناسبة، أن المنظومة التعليمية تم تنظيمها في شكل هرمي مركزي شديد البيروقراطية، قليل المرونة ولا تتمتع وحداته المختلفة بالاستقلالية والشفافية المطلوبة. وبالتالي لا يوجد فصل واضح بين مؤسسات صنع السياسات واتخاذ القرار، ومؤسسات التنفيذ، ومؤسسات التقييم والرقابة ومراقبة الجودة. وأوضح، أن التعليم في الكويت نجح في تحقيق التعليم للجميع، لكن بالمقابل لازال القطاع يعاني من وجود تحديات جوهرية تعيق تحقيق التعلّم وتعظيم أثره في العملية التنموية، منها على سبيل المثال انخفاض مستوى نوعية وجودة العملية التعليمية، وارتفاع تكاليف التعليم العام وقلة مساهمة القطاع الخاص والأهلي في التعليم، وضعف حوكمة القطاع التعليمي وضعف دور التعليم في تحقيق التنمية وفي توفير الاحتياجات المجتمعية.

حرص الشيخ ناصر رحمه الله، من خلال المناصب التي تقلدها، وخصوصاً عضويته، وراثته لاحقاً، للمجلس الأعلى للتخطيط على ترجمة الرؤية السامية بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري وفق أهداف

استراتيجية للتنمية طويلة الأجل حتى عام 2035، وتنعكس فيها جملة من التطلعات والطموحات الوطنية أهمها:

- استعادة الدور الريادي الإقليمي لدولة الكويت كمركز مالي وتجاري.
- إحياء الدور المحوري للقطاع الخاص الكويتي في قيادة التنمية.
- إعادة بناء أدوار مهمة ومختلفة للدولة وأجهزتها ومؤسساتها، وبما يوفر بيئة أعمال مواتية ومحفزة للتنمية.
- توفير الضوابط والمناخ لضمان التنمية البشرية الكلية والمتوازنة والهادفة إلى ترسيخ قيم المجتمع والحفاظ على هويته وبناء المواطنة.
- تدعيم وترسيخ النظام الديمقراطي القائم على احترام الدستور والالتزام به ضماناً للعدالة والمشاركة والحريات.

لقد استجابت رؤية المرحوم لكل متطلبات الإصلاح الشامل، التي تقوم على مجموعة من السياسات العملية والمتكاملة الهادفة الى تحسين جودة التعليم، وتعزيز حوكمة قطاع التعليم، وتشجيع مساهمة القطاع الخاص والأهلي في الاستثمار في قطاع تعليم تنافسي، وتعزيز الروابط ما بين منظومة التعليم العام ومنظومة التدريب الأهلي لضمان موائمة مخرجات التعليم مع المتطلبات المجتمعية ومتطلبات سوق العمل. ولضمان العمل بشكل جدي وطموح لتحقيق هذه الرؤية، كان رحمه الله، يرى أن يقوم نموذج الإصلاح الهيكلي المقترح لتطوير منظومة التعليم على أربعة أسس لكل واحدة منها مجموعة محددة من السياسات تتناغم مع المبادرات والبرامج والخطط الهادفة لتحقيق رؤية الكويت واستراتيجيات التنمية. وحصرت الرؤية عناصر الإصلاح الهيكلي التعليمي للمنظومة التعليمية في الكويت في المحاور التالية:

المحور الأول: تحسين جودة التعليم من خلال الانتقال من منظومة التلقين إلى تعليم المهارات وتبني مناهج التعليم الحديثة والتي تضمن تكوين رأس مال بشري متطور ويوفر المهارات الفنية والتخطيطية والإدارية لتحقيق الكويت مركز مالي وتجاري وأيضاً يعزز المعارف العلمية الحديثة ويُحقق بناء الإنسان الكويتي المنتج، وذلك من خلال تطوير كل الأركان التعليمية من مناهج وموارد بشرية ومادية.

المحور الثاني: تعزيز حوكمة قطاع التعليم من خلال تحسين طرق إدارته وتقليل مستويات المركزية في اتخاذ القرار ورفع مستوى الاستقلالية في إدارة المدارس وتعزيز الشفافية واحترام المعايير الفنية الدولية في إدارة المدارس، وكذلك تعزيز وظائف التقييم والاعتماد والرقابة الخارجية وربط الحوافز بالأداء وإدخال

منظومات المعلومات الحديثة في إدارة المنظومة وتدريب الكوادر الإدارية على فنون الإدارة التعليمية وخاصة تطوير مخرجات اقتصادات التعليم.

المحور الثالث: تعزيز الشراكة المجتمعية في قطاع التعليم من خلال تشجيع مساهمة القطاع الخاص والأهلي والجمعيات الخيرية والوقفية في الاستثمار في قطاع تعليم تنافسي من خلال تفعيل آليات التمويل الخاص وآليات التمويل بالوقف والتطوعي والمشارك.

المحور الرابع: تعزيز الروابط ما بين منظومة التعليم العام ومنظومة التدريب الأهلي لضمان مواثمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل من خلال تنظيم سوق التدريب في القطاع الخاص وتوجيهه نحو توفير التدريب بالجودة العالية وكذلك في المجالات التي ذات الأولوية وذلك بإنشاء منظومة حوافز للقطاع الخاص للاستثمار الجيد في سوق التدريب.

المتابع لسيرته العطرة رحمه الله، يدرك، أن المرحوم كرس اهتماماً كبيراً لقضية تطوير التعليم والنهوض به لمصاف الدول الرائدة في هذا المجال، لإدراكه العميق، أن جهود إصلاح التعليم المتعددة في الكويت لم تؤت ثمارها، ولم تؤد إلى تغيير جوهري وشامل يُحقق النقلة النوعية المطلوبة، مؤكداً أن كل البرامج والاستراتيجيات ركزت في الأساس على إصلاح بعض جوانب المنظومة التعليمية ولم تكن شاملة ولم تمس كل مكونات المنظومة. كما أن الاستراتيجيات الوطنية للتعليم، ركزت فقط على صياغة جملة من الغايات وتركت عملية تحويلها إلى سياسات عملية إلى وزارة التربية، وأوكلت مسؤولية تنفيذ هذه الإصلاحات في غالبيتها على لجان فنية داخلية بالتعاون مع بيوت الخبرة المحلية أو مع الهيئات الدولية المختصة، ولم تكن لها القدرة على إجراء الإصلاحات العميقة والجذرية المطلوبة، وبالتالي لم تحقق الأهداف المأمولة.

وفي إطار ذلك، كلف الشيخ ناصر رحمه الله المعهد العربي للتخطيط بإعداد الدراسة الاستشارية "نموذج للإصلاح الهيكلي لمنظومة التعليم العام بدولة الكويت" التي أعدها بتوجيهات المرحوم وتحت إشرافه ومتابعته المستمرة، وقد عكست الدراسة رؤيته الطموحة في تطوير المسيرة التعليمية في دولة الكويت، ورفدها بالمزيد من الأفكار المبتكرة والخلاقة بما يصب في تعزيز دور المنظومة التعليمية في دفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ورسم ملامح المستقبل المشرق وبما ينسجم مع رؤية "كويت جديدة"، الذي ينتظر دولتنا الحبيبة والأجيال الكويتية المتعاقبة، وقد تابع، رحمه الله، نتائج وتوصيات هذه الدراسة بكل اهتمام مع الجهات الرسمية المختصة للعمل بموجب توصياتها.

إن ما تم استعراضه، في هذا العرض الموجز والمقتضب، ما هو إلا غيضٌ من فيض، ولا يمثل سوى مقتطفات من سيرة عطرة وإنجازات لا مسّت مختلف المجالات الإنمائية التي عمل بها المرحوم، ومنها مجال إصلاح مسار التعليم في الكويت.

من ملامسة الوقائع، يتضح، أن رؤية المرحوم في مجال التعليم، برمتها معنية بالنهوض بالمجتمع الكويتي عبر تنمية الشباب، وهذه فلسفة موفقة للغاية وتجعلها تضمن اندماجاً وامتزاجاً واستجابة للاحتياجات والتطلعات الإنمائية الفعلية لـ "كويت جديدة"، الأمر الذي يتعين من جميع الجهات الحكومية والأهلية ترجمة هذه الرؤية بمهنية عالية إلى واقع يمكن قياسه، وهذا يتطلب وضع الرؤية نصب أعيننا، ومراجعة بنودها وتطبيقها كل في مجاله.

لعل أهم ما تقوم عليه رؤية الشيخ ناصر رحمه الله، هو إعادة النظر في منظومة حوكمة القطاع التعليمي وما يتطلبه ذلك من تطوير للمؤسسات ذات العلاقة، وتعديل أدوارها بما يؤهلها لرفع أداءها وتعزيز التنافسية داخل منظومة التعليم العام. وهذا ما أوضحته تجارب البلدان المتقدمة في مجال التعليم، بأن أحد العناصر الجوهرية في نجاح منظومة التعليم تكمن في تعزيز قدرة المؤسسات المعنية بالقطاع على الإدارة على نحو فعال بما يؤهلها لأن تنطلق على أسس صحيحة في معالجة الاختلالات ونقاط الضعف الموجودة ورفع أداء القطاع ككل.

في الخلاصة، لا يسعنا إلا أن نسطر كلمة وفاء للشيخ ناصر، طيب الله ثراه، لما قدمه من إسهامات لخدمة الكويت، لاتزال شاهدة على عطائه ووفائه لهذه الأرض الطيبة. وهذه الكلمة بمثابة رسالة نوجهها للأبناء والأحفاد والأجيال الحالية والمستقبلية للاطلاع على إنجازاته وأثره الوطني الذي سيبقى خالداً في ذاكرة كويتنا الغالية.